

انتهى الاعتصام الذي نظمه عاطلون عن العمل قرب الديوان الملكي في العاصمة الأردنية عمان منذ ما يزيد على اسبوعين، بالاتفاق معهم على توظيفهم. ونشرت صحيفة «الغد» الأردنية نص الاتفاق الذي أبرمه المعتصمون للمنتصمين لمحافظة معان، على توفير فرص عمل للعاطلين المحتجين، البالغ عددهم 750 شاباً. كما سيحصل هؤلاء على معونات مالية بقيمة 200 دينار أردني شهرياً اعتباراً من 13 أبريل إلى حين توظيفهم، على أن يتم إيقاف الراتب الشهري لأي شخص منهم في حال حصوله على وظيفة أو رفضه فرصة العمل التي ستعرض عليه.

عضو كتلة «المستقبل» النيابية لـ «النهار»: نرفض تسييس ملف النازحين واستغلالهم سياسياً

## الطبيبش: الاهتمام الدولي بلبنان مؤشراً على استقراره

الممارسات الكيدية والطائفية تضرب أسس مكافحة الفساد.. ولن نسمح باستمرارها!

بيروت - «النهار»

أكدت عضو كتلة المستقبل النيابية، النائب رولا الطيبش جارودي أن «الاهتمام الدولي الكبير بلبنان في الأونة الأخيرة هو مؤشر واضح على استقراره ودليل ثقة المجتمع الدولي بالحكومة الجديدة وحرصه على انتعاش لبنان ودعمه»، واعتبرت ان الزيارات الأخيرة لمسؤولين أميركيين الى لبنان توضع أيضاً في إطار توجيه رسائل لكل من يحاول أن يعرقل مسيرة الانماء فيه»، مشددة على أننا «أمام استحقاقات كبيرة وإذا كان سياسيو هذا البلد يريدون فعلاً الاستفادة من مقرررات مؤتمر سيدر ومن النمو والنهوض الاقتصادي وتطبيق البيان الوزاري الذي اجتمعت عليه كل الأطراف، فعليهم أولاً وقف كل التجاذبات السياسية».

كلام الطيبش ورد في حديث خاص لـ «النهار» قالت فيه «إننا مقبلون على مشروع نطق في لبنان والخطوة الأولى للمحافظة عليه هي الشفافية»، وأكدت أن «تعزيز الشفافية في ادارة ملف النفط سيكون من اهم الملفات المطروحة لسن مجلس النواب»، لافتة الى «إننا نسعى ونبدل كل الجهود لسن التشريعات القانونية السليمة التي تؤمن الشفافية في تنفيذ الأعمال والمفات».

وعن استبعاد وزير شؤون النازحين صالح الغريب عن حضور مؤتمر بروكسل المخصص لمبحث ملف النازحين، اعتبرت أن «الرئيس الحريري يمثل كل لبنان والدعوة وجهت له لحضور هذا المؤتمر، وبالتالي فإن حضوره شخصياً لتمثيل لبنان ينفي الحاجة لأي أحد آخر»، موضحة أن «تغيير المستقبل يرفض تسييس ملف النازحين، وهذا تصويب على أخذ الملف ضمن معايير دولية وضمن ما يريد المجتمع الدولي، بما يضمن إنسانية عودة اللاجئين وعدم استغلالهم سياسياً ومالياً».

### مكافحة الفساد

في سياق آخر، أثنت الطيبش على «تبني الجميع شعائر مكافحة الفساد»، لافتة الى أننا «مقبلون على تنفيذ مشاريع «سيدر» وبالتالي فإن أهم الإصلاحات المطلوبة لتفعيلها

وضخ الأموال هي محاربة الفساد»، واعتبرت أن «مكافحة الفساد يجب أن تبدأ من الأعلى الى الأدنى وبالتالي فإن أي جهة ستحاسب»، رافضة «ما سمعته اليوم من مناكفات تأخذ بالفساد الى شعاعات «فلكلورية» وبخاصة عندما تنصب المحاربة على شخص وتيار معين، هنا يتم حرف مكافحة الفساد الى مسار مخالف للحقيقة والشفافية المطلوبة»، معتبرة أن «ما شاهدناه في الأونة الأخيرة ليس سوى سياسة كيدية وطائفية لن نسمح باستمرارها لأنها تضرب الاسس الفعلية لمكافحة الفساد».

ومن موقعها كعضو منتخب في المجلس الأعلى لمحكمة الرؤساء والوزراء، لفتت الى أن «التسويق لفكرة أن هذا المجلس شكلي و«فلكلوري» أمر غير صحيح»، وأكدت أن «العمل اليوم جدي أكثر من أي وقت مضى، والدليل الأول على ذلك هي الجديدة في عمل اللجان النيابية.. واذ تمت أن «لا يكون هناك رؤساء ووزراء متهمون ويحاولون الى المحاكمة»، لفتت الى أنه «في حال حدث شيء من هذا النوع، فسوف يتم العمل بشكل شفاف وضمان القوانين اللازمة».

ولدى سؤالها عن امكان محاكمة رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة عبر هذا المجلس، أوضحت أن «تأليف المجلس تم في ذات الوقت مع إثارة قضية الـ 11 ملياراً صحيح، لكن الكل بات يعلم ان استهداف السنيورة هو استهداف لتيار المستقبل وللرئيس سعد الحريري بشكل خاص، ثم ان كل التهم التي وجهت للسنيورة تم حذوها بشكل شفاف من خلال ابرازه جميع المعطيات وكل المستندات والوثائق، وكانت القنبلة الكبيرة تصريح وزير المالية بأن كل ما يحكى خاطيء وبأن كل ما ضرف من الـ 11 ملياراً ضرف بشكل دقيق وواضح ومدون»!

### الانتخابات الفرعية

ورداً على سؤال حول الانتخابات الفرعية في طرابلس بعد قرار المجلس الدستوري ابطال نيابة زميلتها في الكتلة النائب ديماء جمالي، اعتبرت الطيبش أن «هذا القرار كان بمثابة عذر سياسي بحق الرئيس الحريري وتيار المستقبل خصوصاً أنه مخالف دستورياً»، وأكدت أن «لدينا أمل كبير بفوز جمالي بالانتخابات الفرعية وانضمامها للكتلة مجدداً».



النائب رولا الطيبش عضو كتلة المستقبل النيابية

وفي سياق متصل رفضت الحديث عن أن «الحريري قدم تنازلاً بسبب قبوله لقاء الوزير السابق أشرف ريفي، معتبرة أن «التقاء القوى السياسية حول بعضها البعض مطلوب لتعزيز الوفاق الوطني ليس فقط على صعيد العلاقة بين ريفي والحريري بل على صعيد لبنان ككل، ورأت «في خطوة الحريري انفتاح ووعي وانجاب بأنه رجل ثقة وأن لبنان أولاً بالنسبة له دائماً».

### تعزيز دور المرأة

لتعزيز دور المرأة اللبنانية في شتى المجالات حيز كبير من اهتمام النائب الطيبش، التي رأت أن «أهم قاعدة لتمكين المرأة اللبنانية هي القاعدة التشريعية، فعلى الرغم من دور المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة وتسلط الضوء على قضاياها، لكن هذه الأمور لن تتحقق إن لم يكن هناك قاعدة تشريعية سليمة،

قرار المجلس الدستوري  
إبطال نيابة ديماء جمالي عذر  
سياسي ومخالفة دستورية!

### نرفض التسويق

لفكرة أن محكمة

الرؤساء والوزراء

«شكلية وفلكلورية»

وعلى هذا الاساس نعمل اليوم على تفعيل دور لجنة المرأة النيابية، حيث تم وضع خارطة للقوانين التي يجب أن تعدل أو تسن من أجل اعطاء المرأة اللبنانية كامل حقوقها»، معتبرة أن «المرأة اللبنانية وصلت ولديها الكفاءة ولكن ينقصها القانون الذي يحميها لأن هناك قوانين مثل الجدار بوجهها سواء كانت تتعلق بالضمان والأمومة وكل ما يمكنها اقتصادياً، كذلك ما يتعلق بالتحرش الجنسي والعنف الأسري وغيرها من قوانين حامية من الضرورة تشريعها فوراً».

أما بالنسبة لأوليادها كناثب فإن «منح المرأة اللبنانية الجنسية لأولادها أولوية لأن هذه القضية إنسانية لها حثية كبيرة وهي ليست قضية امرأة فقط، بل هي قضية أسرة وهي من الأولويات التي نعمل عليها لأن حرمان الأم من حق اعطاء الجنسية ظلماً بحق الأم والأولاد والرجل وبحق الأسرة ككل».

## نهار الكنانة

ينظم «الكفالة» ورجوع المغتربين إلى عملهم الأصلي

# «صندوق رعاية المصريين في الخارج» أمام الحكومة

القاهرة - «النهار»

أرسلت اللجنة العليا للإصلاح التشريعي المسودة النهائية لمشروع قانون إنشاء صندوق لرعاية المصريين في الخارج الى مجلس الوزراء للموافقة عليه، تمهيداً لعرضه على قسم التشريع في مجلس الدولة لمراجعتها من الناحية الدستورية والقانونية، ومن المقرر أن ينظم القانون عملية عودة المصريين في الخارج الى عملهم قبل مغادرتهم البلاد، وكيفية التعامل مع نظام الكفالة وتنظيم

الاتحادات العامة للمصريين في الخارج والجاليات.

وكان مجلس الوزراء أعاد مشروع القانون لوزارة العدل ولجنة الإصلاح التشريعي لإعادة مراجعته واعداد مسودة نهائية شاملة بشأنه. وكشفت مصادر مصرية أن الدستور الزم الدولة باتخاذ جميع الاجراءات لرعاية المصريين بالخارج بكل الوسائل وتدعيم صلتهم بأرض الوطن، وذلك وفقاً لنص المادة 88 من الدستور التي نصت على أن «تلتزم الدولة برعاية مصالح المصريين المقيمين في

الخارج، وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحررياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع واسباهم في تنمية الوطن». وأوضحت المصادر أن مشروع القانون نص على انشاء الصندوق على أن يضمن ممثلين عن وزارات العدل، والخارجية، والهجرة، والقوى العاملة، مؤكدة أن القانون سيُنظم كيفية تقديم الدعم القانوني والقضائي للمصريين في الخارج، ومساعدتهم في توفير محامين للدفاع عنهم حال تعرضهم لأي مشكلات قانونية أو قضائية، فضلاً عن اجراءات مشاركة المصريين

في الانتخابات والاستفتاءات القادمة، بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم. وكان وزير القوى العاملة محمد سعفان، طالب مكاتب التمثيل العمالي التابعة للوزارة في سفارات وقنصليات مصر بالخارج، بضرورة عمل شرح مبسط عن قوانين العمل بالدول العربية لتعريف العامل المصري بحقوقه وواجباته في دولة العمل، ليكون عوناً له قبل وبعد أن يتوجه الى العمل بهذه الدول، فضلاً عن عدم وقوع الشباب في شبكات سماسرة التفسير للعمل بالخارج.

وقال هيثم سعد الدين المتحدث الرسمي لوزارة القوى العاملة، ان الوزارة ستبدأ بهذا التعريف أولاً من خلال مكتب التمثيل العمالي بالقنصلية المصرية بجدة، بتوفير البيانات اللازمة لكل الأُسئلة الشائعة للعامل قبل توجهه لسوق العمل بالمملكة العربية السعودية من واقع نظام العمل والعمال التموين. ففي حالة مغادرة المواطن بشكل شرعي لمدة تتجاوز 6 اشهر، يجب أن يتوجه قبل سفره الى مكتب التموين لطلب رفع اسمه من صرف المقررات التموينية لحين عودته، ويحصل على جواب رسمي بذلك، وعند عودته، يتوجه الى مكتب التموين ومعه الجواب وصورة من جواز السفر للتأكد من عودته، ويعمل موظف التموين على إعادة بطاقته التموينية، لكن في حالة عدم ابلاغ مكتب التموين بالسفر، وسفر المواطن لأكثر من 6 اشهر، وقيام أسرته بصرف حصته التموينية طوال فترة سفره للخارج، فتتخذ الوزارة اجراءات تتمثل في دفع الأسرة غرامة، بالإضافة الى فصله نهائياً من بطاقة التموين، ولن يتمكن بعد ذلك من صرف التموين، أما البطاقة التموينية فستظل سارية لياقي افراد الأسرة.

● وهل سيتم حذف ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمتلكون سيارات؟  
● لن يتم حذف ذوي الاحتياجات الخاصة الذين لديهم سيارات تساعد على التنقل، بشرط ألا تكون سيارات فاخرة.  
● ما حقيقة حذف بعض السلع التموينية ومن بينها الأرز؟  
● لم يصدر أي قرار بتعديل السلع التموينية المقرر صرفها على البطاقات التموينية شهرياً، ولم يتم حذف سلعة الأرز، وما يتبردد غير صحيح بل أضيفت سلعة المكرونة على المقررات، فضلاً عن عدم من السلع بجانب السكر والزيت، الا أن هناك بعض الاشاعات الغرض منها بلبله الرأي العام، وستتم متابعة السلع المتوفرة لدى البديلين ومدى توافرها بشكل دوري.

وكيل «تموين الإسكندرية» نفى حذف بعض السلع المدعومة

## سعدالله لـ «النهار»: حذف المسافرين

## من بطاقات التموين «مؤقت»

القاهرة - شيرين العقاد

أكد وكيل وزارة التموين في الاسكندرية محمد سعدالله، أن عملية حذف الأفراد من بطاقات التموين لا تتم بعشوائية، وإنما تجري وفق قواعد محكمة للتخلص من الفئات غير المستحقة، كما تقضي على عملية الإزدواج والتكرار لبعض الأشخاص، وأضاف في حوار سريع مع «النهار» أنه على المسافر اخطار مكتب التموين التابع له بسفره لمدة تزيد على 6 اشهر، لايقاف الدعم بشكل مؤقت خلال الفترة التي يقضيها خارج الدولة.

وأشار الى أن الحديث عن حذف بعض السلع من البطاقات غير

## مشروع قانون لحماية البيانات الشخصية

القاهرة - «النهار»

يناقش البرلمان المصري الاثنين المقبل مشروع قانون مقدم من الحكومة بشأن حماية البيانات الشخصية، ويعرف المشروع بالبيانات الشخصية بأنها تلك المتعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بينها وبين بيانات أخرى كالاسم أو الصوت أو الصورة أو رقم تعريفه أو محدد للهوية عبر الانترنت، أو

أي بيانات تحدد الهوية النفسية أو الصحية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية، أما «المعالج» فهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري المختص بطبيعة عمله بمعالجة البيانات الشخصية لصالحه، أو معالجتها أو الاتفاقيات معه وفقاً لتعليماته. وينص القانون في المادة 2 على عدم جواز جمع البيانات الشخصية أو معالجتها أو الافصاح عنها أو افشائها بأية وسيلة من الوسائل إلا بموافقة صريحة من الشخص المعنى بالبيانات أو في الأحوال المصرح بها قانوناً.

هذه الأسماء من منظومة دعم السلع التموينية بالتنسيق مع هيئة الرقابة الادارية، وكذلك المسجونين حيث يتوفر له الغذاء في السجن، وذلك يتم بالتنسيق مع الجهات المعنية لامداد المديرية بالمعلومات عن ذلك، وتقوم المديرية بالتوازي باستخراج بطاقات تموين للفئات الأولى بالرعاية والأكثر احتياجاً، كما سيتم ادراج المواليد الجدد للفئات الأولى بالرعاية على البطاقات بعد حذف غير المستحقين.

● ماذا عن حذف المسافرين وهل يتم اضافاتهم مرة أخرى عند عودتهم بالبلاد؟  
● بالفعل يجري حذف أيضا المسافرين خارج البلاد وهناك اجراءات تتخذها الوزارة بخصوصهم، حيث يجب على

ويعاقب القانون بالحبس مدة لا تقل عن 3 اشهر وبغرامة لا تقل عن 100 ألف جنيه ولا تتجاوز مليون جنيهه أو باحدى هاتين العقوبتين، كل حائز أو متحكم أو معالج امتنع دون مقتضى من القانون عن تمكين الشخص المعنى بالبيانات من ممارسة حقوقه المنصوص عليها بالمادة 2 من هذا القانون، ويعاقب بذات العقوبة كل من جمع بيانات شخصية دون توافر الشروط المنصوص عليها في المادة «2».